

المسفة بلل الجاري ساير الحكماء كإفساد الصوم  
 والنجس والخبث بين الوضوء والغسل باليد في دبر  
 ذكره لا مانع من النقض بمسده وفي دبر خنثي أو لرجل  
 ذكره في قبل المولج لأنه ما يجب بتقدير ثور سنة  
 فيها أو نؤتة وذكره المخر في الثانية أو محدث  
 بتقدير نؤتة فيها مع المؤتة المخر في الثانية فيخير  
 بينهما كما سياتي فمن انتبه عليه المني بغيره وكذا  
 في المذكر إذا لم ينجس في دبره ولا مانع من النقض  
 كما هو مقتضى كلام الشيخين في باب الوضوء أما إيلاجه  
 في قبل خنثي أو في دبره ولم ينجس المخر في قبله فلا يوجب  
 عليه شيئا ولو أوج رجل في قبل خنثي فلا يجب عليها  
 غسل ولا وضوء لاختلافه من قبل ذلك الخنثي في واضح  
 إخراج يمينها وحده لأنه جامع أو جمع بخلاف  
 المخرين لأجابه عليها وأحرى المولج المخر بالزرع  
 منه ما إذا أوج الخنثي في الرجل المولج فإن كلاهما يجب  
 ومن أوج أحدهما لريه يجب أن كان يبول به وحده  
 ولا تزال في نقض الطهارة إذا لم يكن عليه مسنه

فان

فان كان علي سننه أو كان يبول بكل منهما أو لا يبول  
 بواحد منهما أو كان الممسح أجزاها جيب بكل منهما  
**والثانية انزال** أي خروج المني بتقدير اليد وسع  
 تخفيفها أي بي الشخص نفسه الخارج منه أول مرة وإن  
 لم يجاوز فرج العيب لم يصل إليها في الاستنجاء أما  
 الذكر فلا بد من بوزة عن المسفة والمصل في ذلك خبر  
 مسد أيضا لما في الخبر الصحيحين عن امرأة قالت  
 جاز أو سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتألف  
 أن الله لا يستحي من الحق هل علي المرأة من غسل إذا هي احتملت  
 قال نعم إذا رأت لها ما المغني السك إذا خرج المني من أحد  
 فرجيه فلا غسل عليه لاحتمال أن يكون زائدا مع افتتاح  
 المصل فإنما ميني منها أو من أحدها وحاض من المخر  
 وجعل عليه الفصل ولا فرق في وجوب الغسل بخروج المني  
 بين أن يخرج من طريقه المعتاد وإن لم يكن مستحكما  
 مع انسداد المصلي وخروج من تحت الصلب فالصلب هنا  
 كالمعرة في فصل الحديث في فرق بين المسد العارض في  
 كما فرق هناك كما صوبه في المجموع والصلب أيضا في قوله